



المجلس الأعلى لشؤون الأسرة
Supreme Council for Family Affairs

حلقة نقاشية بعنوان "العنف الأسري في المجتمع القطري.. الواقع والمواجهة"
ورشة عمل بعنوان "تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة"

تقرير توثيقي

حلقة نقاشية بعنوان

العنف الأسري في المجتمع القطري
الواقع والمواجهة

٢٠٠٥/١١/٢٢

"الآراء الواردة في أوراق العمل تعبر عن رأي الباحث أو الباحثة، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى لشؤون الأسرة"

الفهرس

الصفحة

العنوان

حلقة نقاشية بعنوان العنف الأسري في المجتمع القطري..الواقع والمواجهة

٥	المقدمة.
٦	أهداف الحلقة النقاشية.
٧	المشاركون بأوراق العمل.
٨	جدول أعمال الحلقة.
١٠	كلمة سعادة الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
١٣	كلمة سعادة رئيسة لجنة شؤون المرأة.
	ملخصات أوراق العمل
١٧	– الورقة الأولى: العنف الأسري عوامل ونظريات.
٢٠	– الورقة الثانية: العلاقة بين العنف الأسري والتوافق النفسي.
٢٣	– الورقة الثالثة: الآثار السلبية للعنف الأسري على الفرد والمجتمع.
٢٦	– الورقة الرابعة: موقف الشريعة الإسلامية من العنف الأسري.
٢٩	– الورقة الخامسة: الإشكاليات القانونية حول العنف الأسري في دولة قطر.
٣٣	– الورقة السادسة: التصدي للعنف الأسري.
٣٦	التوصيات النهائية للحلقة النقاشية.

ورشة عمل بعنوان " تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة "

٤٤	المقدمة
٤٥	أهداف الحلقة النقاشية
٤٦	المشاركون بأوراق العمل

ملخصات أوراق العمل

٤٧	ورقة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
٤٩	ورقة حول أهمية البيانات الإحصائية في بحث مشكلة العنف ضد المرأة.
٥٢	ورقة عمل عن تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة.
٥٥	ورقة حول ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل.
٥٨	ورقة العنف بين طلبة المدارس في المجتمع القطري.
٦١	ورقة عمل حول تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة في قطر.

المقدمة:



تحت رعاية سعادة الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل ثاني، نظمت إدارة المرأة، وإدارة الأسرة، بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، حلقة نقاشية بعنوان (العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة) بتاريخ ٢٢-٢٣/١١/٢٠٠٥، في النادي الدبلوماسي.

شارك في هذه الحلقة نخبة من الباحثين، والخبراء في المجال القانوني، والاجتماعي والفقهي، والتعليمي، وكانت الدعوة مفتوحة للجمهور.

أهداف الورشة:



انطلاقاً من توجهات سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، واهتمام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، بحماية الأسرة، قام المجلس برصد ومتابعة مختلف حالات العنف الأسري الذي تتعرض له المرأة، بالتنسيق الدائم مع كل من وزارة الداخلية ومستشفى حمد الطبية، وغيرها من المؤسسات الحكومية والأهلية؛ بهدف حماية ضحايا العنف، ومعرفة حجم هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد حلول للحد من انتشارها.

اهتماماً من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بهذه القضية قد تم عقد حلقة نقاشية بعنوان (العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة)، تحت رعاية سعادة الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل ثاني، بهدف:

1. الوقوف على مشكلة العنف ضد المرأة ومعرفة أسبابها.
2. معالجة هذه المشكلة بشكل علمي وإحصائي، واقتراح التشريعات اللازمة.
3. تكوين شراكة مؤسسية لمواجهة العنف بكافة أشكاله.
4. الاعتراف بمشكلة العنف الأسري، والتعامل معها بشفافية ووضوح.
5. نشر ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسر.
6. التوصل لتوصيات، ومقترحات وحلول واتخاذ التدابير اللازمة، لتطبيقها على أرض الواقع.

المشاركون بأوراق العمل

المشاركون	عنوان الورقة	الجهة
د.بنة بوزبون	العنف الأسري عوامل ونظريات	رئيسة مركز بتلكو لحالات العنف الأسري بالبحرين
د. كلثم الغانم	التصدي للعنف الأسري: الاتجاهات التشريعية والآليات المؤسسية	جامعة قطر قسم علم اجتماع كلية الآداب والعلوم
د. أمينة الهيل	العلاقة بين العنف الأسري والتوافق النفسي لدى الأبناء في المجتمع القطري	وزارة التربية والتعليم
د.موزة المالكي	الآثار السلبية للعنف الأسري على الفرد والمجتمع	جامعة قطر
الشيخ/ عبد السلام البسيوني	موقف الشريعة الإسلامية من العنف الأسري	
الأستاذ/ سيد جاد الله	الإشكاليات القانونية حول العنف الأسري في دولة قطر	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

جدول الأعمال

الفترة الصباحية:	
افتتاح	٩,٥ - ٩,٠٠
كلمة سعادة السيد عبد الله بن ناصر آل خليفة - أمين عام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	٩,١٠ - ٩,٥
كلمة سعادة السيدة منيرة بنت ناصر المسند - رئيس لجنة شؤون المرأة	٩,١٥ - ٩,١٠
الجلسة الأولى - رئيس الجلسة: الأستاذة الدكتورة/ جهينة العيسى	
الورقة الأولى: الإطار النظري لمناقشة قضية العنف الأسري - الدكتورة بنه بو زبون	٩,٣٥ - ٩,١٥
الورقة الثانية: استكشاف لواقع العنف الأسري في المجتمع القطري - الدكتورة أمينة الهيل	١٠,٠٠ - ٩,٤٠
مناقشة عامة	١٠,٤٥ - ١٠,٠٠
استراحة	١١,٠٠ - ١٠,٤٥
الجلسة الثانية - الدكتور/ عبد الله الحمادي	
الورقة الثالثة: الآثار السلبية للعنف الأسري على الفرد والمجتمع - الدكتورة موزه المالكي - جامعة قطر	١١,٢٠ - ١١,٠٠
الورقة الرابعة: موقف الشريعة من العنف الأسري - الشيخ عبد السلام بسيوني	١١,٤٥ - ١١,٢٥
مناقشة عامة	١٢,٣٠ - ١١,٤٥

الفترة المسائية:

الجلسة الثالثة – رئيس الجلسة: رئيس الجلسة: الدكتورة/ عائشة المناعي

الورقة الخامسة: الإشكاليات القانونية المتصلة بالعنف الأسري
الاستاذ/ سيد جادالله – اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ٥,٣٠ – ٥,٥٠

الورقة السادسة: التصدي للعنف الأسري ... الاتجاهات التشريعية والآليات
المؤسسية – الدكتورة/ كلثم الغانم ٥,٥٠ – ٦,١٠

مناقشة عامة ٦,٤٥ – ٦,١٠

استراحة ٦,٤٥ – ٧,١٥

إعلان ومناقشة التوصيات ٧,١٥ – ٨,٠٠

كلمة سعادة الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة



بسم الله الرحمن الرحيم
أصحاب السعادة
السيدات والسادة
الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بسم الله الرحمن الرحيم " وخلقنا لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعلنا بينكم مودة ورحمة ". صدق الله العظيم. هذه الكلمات العظيمة هي الشعار الذي يعمل من أجله المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ، والذي يجسد إنشاءه حرص دولة قطر على رعاية وتنمية وحماية الأسرة. لأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع.

واجتماعنا اليوم لمناقشة مشكلة العنف الأسري في المجتمع القطري، ينطلق من الحرص على حماية هذه الأسرة التي هي الدرع الواقي لمجتمعنا.

إن عصرنا هذا، للأسف، هو عصر العنف، حيث لم تسلم منه منطقة أو ثقافة ، وإن اختلفت حدته وأسبابه ومظاهره من منطقة إلى أخرى. والعنف بكافة أشكاله مرفوض ومدان ، والعنف الأسري هو من أسوأ

أشكال العنف لأنه يهاجمنا في بيوتنا، حيث ينبغي أن نشعر بالأمن والأطمئنان*
ولقد راقبنا في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بقلق تنامي حالات الاعتداء والعنف الأسري على النساء والأطفال ، والذي لم يسلم منه في بعض الأحيان حتى كبار السن والمعاقين ، من مواطنين ومقيمين على حد سواء. وقد قام المجلس ببناء على توجيهات صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند ، حرم سمو الأمير ، رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ، وبمتابعة من سعادة الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل ثاني ، نائب الرئيس ، راعية هذه الحلقة النقاشية بالعمل والتنسيق مع وزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم، ومؤسسة حمد الطبية، وغيرها من المؤسسات لرصد هذه الحالات وتوثيقها ودراسة أسبابها، وبناء على ذلك قام المجلس في عام ٢٠٠١ بإنشاء الخط الساخن الذي أسميناه (مكتب الصديق) لتقديم المساعدة والحماية للأطفال ضحايا العنف.

ثم تفضلت صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند في عام ٢٠٠٣ بإنشاء مركز الاستشارات العائلية لتقديم الاستشارات، والدعم للأسر وتمكينها من تجاوز الأزمات التي تمر بها ، وكذلك المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة لتوفير الحماية للأطفال والنساء ضحايا العنف. والمجلس يرحب بإنشاء نيابة الأسرة، ويؤكد لكم العزم على العمل بكل ما نستطيع لتوفير منظومة متكاملة من الآليات المناسبة للتعامل مع خصوصيات القضايا الأسرية.

ويسعى المجلس إلى تكوين شراكة مؤسسية لمواجهة العنف بكافة أشكاله، واستكمال الخطوات الرائدة التي قامت بها دولة قطر في هذا المجال والتي تمثلت في إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية ، وافتتاح الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية لضحايا الاتجار بالبشر.

الحضور الكريم،

إن الاعتراف بمشكلة العنف الأسري والتعامل معها بشفافية ووضوح يفتح المجال أمامنا لمعالجة هذه المشكلة بشكل علمي وإحصائي ، واقتراح التشريعات اللازمة لردع مرتكبي هذا العنف وتوفير الحماية والتأهيل والدعم الاجتماعي والنفسي لضحايا هذا العنف.

كما ندعوكم لمشاركتنا في نشر ثقافة الحوار والتسامح في مجتمعنا وفي بيوتنا ، ونذكركم ونذكر أنفسنا بقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم (خيركم خيركم لأهله ... وأنا خيركم لأهلي).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



كلمة سعادة رئيسة لجنة شؤون المرأة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على اشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين بشيراً ونذيراً نبينا محمد ومن
والاه إلى يوم الدين.
السلام عليكم

ونحن نلتقي اليوم لمناقشة موضوع شائك ... يتجنبه الكثيرون ... ويتغاضى عنه البعض ... ويظل دوماً
مبعثاً لمقولة طالما رددناها (البيوت أسرار) جملة عزاء جادت بها قريحة جداتنا ترددت بتلقائية
أحياناً، وبحياء مرة أخرى وبمعرفة واعية لما تشير إليه أحياناً أخرى.

ولكن ثراء التجربة الإنسانية أثبت دوماً أن لا حواجز ولا حياء وأن علمنة نمط الحياة والاستفادة من
الدروس والعبر والخبرات والعلوم الاجتماعية هو السبيل لحياة تليق بعصر التكنولوجيا والمعلومات..
فالاستشارة والإرشاد، والإرشاد الجمعي والتجارب المشتركة، وتدخّل المؤسسات المتخصصة،
والتشريعات كلها آليات واجبة لإزالة هذا التستر.

سأدتي،
لقد كان الإسلام هو البشير الأول جاء ثورياً تارة منقلباً على تقاليد جاهلية راسخة وأدت المرأة

ومتدرجا تارة أخرى مكرساً لإنسانية المرأة وحافظاً على حقوقها.

واليوم ونحن نلتقي لنطرق باب واحد من أكثر المواضيع الشائكة .. والذي ظل حبيساً لأسباب متعددة أهمها هو هذا الغموض الذي لطالما غلفنا به كل محجوب قصراً وعمداً.

ولقاؤنا سادتي دليل قاطع ليس لنا بل للعالم أجمع، بأننا في قطر قد عقدنا العزم على احترام إنسانية الإنسان وتوفير العيش اللائق به والقضاء على كافة أنواع التمييز، طريق طويل السير فيه يعني تظليله بالشفافية والموضوعية والوضوح .

لن أتطرق للكثير من الشعارات ولكن العيش اللائق للإنسان إمراة كان أم رجل والشعور بالطمأنينة ورعاية الفرد والجماعة ووقايتها ، هو صمام الأمان الكابح دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي ، وهو واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي يعكس حفظ حقوق الإنسان من أجل أن يحيا وتحيا الجماعة بقناعات توازن بين الحقوق والواجبات، والغرائز والقيم والرغبات الفردية والمتطلبات الاجتماعية .

ونعلنها دون تردد بأننا في لجنة شؤون المرأة كنا وما زلنا جزءاً من ضمير المجتمع ووسيلته التي لم يرغب عنها .. أن من حق كل فرد أن يحيا حياة لائقة ويجد متسع رحب لاكتساب العلم والمعرفة، والمهارة والحماية و ضمانات العمل والحياة اللائقة ... ولم يرغب علينا أيضاً أن مجتمعاتنا كما هو حال كل المجتمعات تعاني العديد من أوجه النقص وأن هنالك مسالب تعاني منها المرأة في كل أنحاء العالم بشكل متفاوت، ونعاني منه نحن في المجتمعات العربية بشكل مختلف، وهو وضع طبيعي ومقدر وسوف تقضي عليه رياح التغيير والتطور، وسيادة العلم والمعرفة كما قضت على غيره من الباليات .

ونحن مطمئنون إلى حتمية إحقاق ما هو عام . ولكن هنالك ما هو شاذ ... عنف محسوس ومعنوي يقع ضمن ما هو مرسوم مسبقا للنظرة تجاه المرأة بجهالة أحيانا ... وبتعمد أحيانا أخرى. وفي كل ذلك لا بد من أن نعي تماما أن التنشئة الاجتماعية تشكل إحدى القضايا الجوهرية لمجتمع معافى من هذه الآفة والآفات الاجتماعية الأخرى ... وهو عبء تتحمل المرأة جزء من نتائجه. ويقع على الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بالمرأة عبء الإصلاح فيه وتقويمه . وهو أمر لن يحدث بين ليلة وضحاها، ولكننا نستشرف غداً واعدأ، طالما تسير مؤسساتنا المتخصصة في الاتجاه الصحيح.

فالأسرة الآمنة المطمئنة التي تقوم على الشراكة الواعية، وعلى ما دعا إليه الإسلام من مودة ورحمة واحترام، هي السبيل في تمهيد سبل التنشئة الصحيحة، وتعزيز الحماية الاجتماعية لأفراد الأسرة فعزة أبنائنا وأجيالنا الناشئة تكمن في عزة نساءنا.

ومن أصعب المهام التي تواجه العالم كله وتواجهنا بشكل خاص كمجتمعات متماسكة على قيم راسخة، الغزو الإعلامي الرديء، ودور الوسائط الإعلامية والتقنية المختلفة من تلفزيون وسينما وألعاب اليكترونية، في تكريس ثقافة العنف وتوريثها لأبنائنا .. وهو دور لا يجب أن يقتصر على دولة أو جهة بعينها ... ونرجو أن تتنبه المنظمات والمؤسسات الدولية لذلك ... فتخصيص يوم عالمي للقضاء على العنف ضد المرأة لا يكفي بل لا بد من عقد الاتفاقيات الدولية، كما هو الحال في جميع مقررات الأمم المتحدة التي وقعنا عليها، للالتزام المهني والأخلاقي للدول وللوسائط الإعلامية القائمة فيها، بوقف تغذية العنف لأبنائنا رجال المستقبل . وعسى أن تصدر توصية بذلك من اجتماعنا هذا .

ونحن في لجنة شؤون المرأة نفخر كل الفخر بأنا وجدنا رعاية سامية، مهدت لنا السبل لتعزيز نظرتنا،

والسعي نحو تعزيز كرامة المرأة وصيانة حقها في العيش الكريم اللائق ونحسب أن اجتهادنا في تكريس هذه المفاهيم، من خلال التشريعات والقوانين المختلفة، وبرامج التوعية كان ملموساً .. بل أن كافة مقررات حقوق الإنسان الثلاثين تجد عين ساهرة عليها .. وقوانين حامية لها وعمل مؤسسي منظم لتحقيق غاياتها من مراكز ومؤسسات وهيئات ومجالس.

ولقاؤنا اليوم ما هو إلا حلقة في سلسلة أعمالنا لشق الطرق وتعبيدها أمام نهضة المجتمع ... فشكرا لقادتنا، وصناع القرارات في بلدنا فهم الذين مهدوا لنا الطريق لرسم خارطة قطر الجديدة .. قطر الحرية والعطاء والإنجاز... وقطر العلم والثقافة، الحاملة لرسالة العدل والمساواة ومكارم الأخلاق والواعدة لكل شعوب العالم.

وتحية إجلال وتقدير لسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير النهضة، وسمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، فلولا هذه الجهود الحثيثة لما كنا هنا جنباً إلى جنب في فعاليات الارتقاء بالوطن

الأرض والوطن الشعب
وكل تقدير لحضوركم واهتمامكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

"العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة"

٢٢/نوفمبر/٢٠٠٥

ملخص ورقة عمل

بعنوان "العنف الأسري عوامل ونظريات"

إعداد

الدكتورة/ بنة بوزبون

أخصائية نفسية إكلينيكية

رئيسة مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسرية

العنف الأسري عوامل ونظريات

إن النظرة السابقة نحو الإنسان (نظرة التجاهل والتعسف لآدميته) قد غابت في أغلب دول العالم الديموقراطي، أو أنها في طريقها للزوال. وهذا ما جعل الإنسان ينظر لذاته وكيانه الأسري، نظرة مختلفة مما كان عليه الحال سابقاً.

فالعنف تاريخياً وخاصة في العلاقات الزوجية كان سيد الموقف، حيث يتجسد ليكون في صيغة ظاهرة عالمية تعززها القوانين الوضعية، والقوانين الاجتماعية غير المدونة، والتي وفرت بدورها للرجل حق عقاب زوجته بغض النظر عن حجم وقسوة هذا العقاب. إلا أن التغيرات في الاتجاهات والأساليب الفكرية على المستوى العالمي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بانبثاق منظمة الأمم المتحدة، قد شكلت مدخلاً لتغيير في العلاقات الزوجية بالشكل الذي يضمن حقوق المرأة كزوجة، ويضمن صيانة هذه الحقوق من التعسف الذكوري.

وعربياً لا زالت ظاهرة العنف الأسري سائدة، وهذا يرجع لعاملين: الأول، تباطؤ مسيرة الاتجاهات الديموقراطية والإصلاحات السياسية. أما الثاني، ثقل حجم التراث الثقافي الذي ينعاز لصالح الذكر.

وحول مفهوم العنف فلقد تم التطرق إليه من قبل عدد من المفكرين، والباحثين، والخبراء الذين عرفوا العنف في صيغ متعددة، ترتبط جميعها بفكرة وجوهر العنف، ومن أبرز هذه التعريفات، ما تناولته الكاتبة ليلى عبد الوهاب في كتابها (العنف الأسري ضد المرأة)، وهو أن العنف هو "ذلك السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص، سواء كانت زوجة أو أختاً أو ابنة، والذي يتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد، والقهر والعوانية، الناجم عن استخدام القوة في علاقات غير متكافئة

بين المرأة والرجل، سواء كانت هذه العلاقة غير المتكافئة في المجتمع أو الأسرة، وذلك نتيجة لسيطرة النظام الأبوي بآلياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مفاهيم المجتمع". كما عرضت أنماط العنف والتي تقسم لأربع أنماط هي: العنف اللاعقلاني، عنف المنشأ، (والذي تلعب وسائل الاتصال دوراً في إحداثه)، العنف الانفعالي، العنف العقلاني كالجنايات المخطط لها، وضمن هذا السياق يقسم العنف إلى عنف رسمي غير مجرم وهو الذي لا يعاقب عليه القانون، وعنف غير رسمي وهو المجرم.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدداً من النظريات السيكولوجية، والاجتماعية التي تناولت ظاهرة العنف من عدة جوانب منها، نظرية علم نفس الحيوان، نظرية الاتجاه التحليلي نظرية الإحباط والعدوان، أما النظريات الاجتماعية فهي نظرية الاتجاه البنائي الوظيفي، اتجاه التفاعلية الرمزية، نظرية التعلم الاجتماعية، وغيرها من النظريات.

ولقد فصلت الورقة موضوع العنف ضد الزوجة وبينت الدوافع وراءه، يعد الإحباط والفشل والحرمان المادي والاقتصادي، وفقدان الحب والحنان، وإظهار التفوق وإثبات الذات من أهمها. كما عرضت أشكاله المتعددة من عنف لفظي، جسدي، جنسي، اجتماعي، تهديد، حرمان من العلاج الطبي، الضغط على المرأة اقتصادياً..وفي هذا الجانب قدمت الورقة دراسة ميدانية بعنوان "الصورة الموجزة لظاهرة العنف الأسري ضد الزوجة في البحرين في عام ٢٠٠٣"، تضمنت عدداً من التوصيات أهمها:

١. تشكيل مؤسسة لمعالجة العنف الأسري.
٢. زيادة عدد المراكز المهتمة بالأسرة.
٣. التأكيد على الجانب التوعوي والإرشادي لمشكلة العنف الأسري .
٤. إعادة النظر في النظام القضائي الذي يضمن رصد المشكلة وطرق حلها.
٥. توفير التسهيلات القضائية المجانية، للزوجات اللاتي يتعرضن للعنف الأسري.

"العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة"

٢٢ / نوفمبر / ٢٠٠٥

ملخص ورقة عمل

بعنوان "العلاقة بين العنف الأسري

والتوافق النفسي لدى الأبناء في المجتمع القطري"

إعداد

الدكتورة / أمينة الهيل

وزارة التربية والتعليم

العلاقة بين العنف الأسري والتوافق النفسي لدى الأبناء في المجتمع القطري

تهدف الورقة إلى التعرف على مظاهر العنف الأسري، وأنواعه، وتحديد العوامل والأسباب التي تؤثر في إحداثه، وتحديد الفئات التي تنتشر فيها تلك المظاهر، والتوصل إلى مقترحات يمكن أن تكون أساساً لوضع برامج للتصدي لمظاهر العنف.

بدايةً تعرف الورقة العنف أنه "أفعال تتسم بالقوة البدنية من قبل المعتدي تسبب ألماً جسدياً، أو ضرراً أو ألماً للمعتدي عليه، وقد يكون هذا العنف موجهاً نحو إتلاف ممتلكات الغير.."

وتختلف أشكال العنف باختلاف السن والثقافة والوضع الطبقي، حيث أنه يتضمن أسلوبين هما، العنف البدني، والعنف الشفوي. ولأهمية العنف كظاهرة عالمية فلقد تناولته عدد من النظريات بهدف الوقوف عليه، ومعرفة أسبابه، أهمها نظرية الإحباط والتعلم الاجتماعي والسلوك العدواني وصراع الأدوار والتوتر العاطفي وغيرها من النظريات..

- و بما أن النساء من أكثر ضحايا العنف الأسري، فلقد ركزت الورقة على العنف الموجه ضد المرأة، مع الإشارة للعنف الموجه من قبل الآباء على الأبناء، ومن قبل أفراد الأسرة على المربية، أو الخدم. وترى الباحثة من خلال عرض الإحصائيات أن أهم الأسباب التي تؤدي للعنف ضد المرأة تكمن في:
١. جهل المرأة بحقوقها القانونية والدينية.
 ٢. تدني المستوى التعليمي لدى كل من الرجل والمرأة.
 ٣. أسباب تتعلق بالبناء النفسي.

٤. بعض العادات والتقاليد.
٥. المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وفي نهاية الورقة، تم اقتراح عدد من المقترحات والتوصيات، أهمها:

٦. التحصن بالعقيدة الإسلامية التي تحمي المرأة من أي تصرف انحرافي يؤدي إلى وقع العنف عليها.
٧. الاهتمام بالبناء النفسي للمرأة.
٨. وعي المرأة بحقوقها وواجباتها الشرعية والقانونية .
٩. تشجيع الضحية على الإبلاغ عن العنف الذي وقع عليها .
١٠. الاهتمام بالمرأة ومحاولة إعادة تأهيلها للحياة الاجتماعية، بعد وقوع العنف عليها .
١١. العمل على تغيير المعتقدات الخاطئة حول العنف، وضرب الزوجة .
١٢. توعية المرأة بأهمية المراكز التي تخدم المرأة ومنها مركز الاستشارات العائلية والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة ودار الإنماء الاجتماعي.

"العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة"

٢٢/نوفمبر/٢٠٠٥

ملخص ورقة عمل

بعنوان "الآثار السلبية للعنف الأسري على الفرد والمجتمع"

إعداد

الدكتورة/ موزة المالكي

جامعة قطر

"ومن الحب ما قتل" العنف الموجه من الأخ لأخته

تركز ورقة البحث هذه على شكل من أشكال العنف الأسري، وهو اضطهاد الأخ لأخته داخل نطاق الأسرة، حيث تعرض الورقة تجارب واقعية لحالات عنف أسري، تتعرض فيها المرأة "الأخت" لاضطهاد يأتي على شكل رقابة، أو وصاية من الأخ، يعزز هذه الممارسة، التفرقة في التربية والمعاملة بين الذكور والإناث داخل الأسر العربية. فبالرغم من التطور الذي نعيشه في مختلف مجالات الحياة إلا أن الفتاة في أسرنا العربية لا زالت تعاني من سيطرة متعسفة من قبل الرجال (أب، أخ، زوج..). بالرغم من تأكيد الشريعة الإسلامية السمحة على العدالة وعدم التفرقة في المعاملة بين الجنسين.

تؤكد الورقة على أن هناك خللاً وظيفي في الأسرة العربية، يكشف عن وجود نقص في مفاهيم الحقوق الإنسانية الأساسية، وتكوين تربوي خاطئ، يؤكد على معاملة الولد بطريقة مختلفة، ويؤكد على ترسيخ مفهوم خاطئ لأدوار الأخ والأخت في الأسرة. رغم ما نعيشه من بيئة ديمقراطية، يحميها الدستور القطري، الذي ساوى بين الجنسين، ومع وجود مؤسسات كالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، ودار الإنماء الاجتماعي، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة وما تحمله هذه المؤسسات من رسالة إنسانية، هدفها الارتقاء بوضع المرأة الذي هو بدوره نهوض بالمجتمع ككل. إلا أن النساء يجدن أنفسهن تحت طائلة التعسف والعنف.

ومن أبرز التعريفات التي عرضتها الورقة حول العنف هو تعريف للكاتب مصطفى عمر في كتابه (العنف العائلي) حيث يعرف العنف أنه "تعبير صارم معبر عن القوة التي تمارس لإجبار الفرد أو الجماعة، على القيام بعمل أو أعمال محددة، يريدها فرد أو جماعة أخرى".

عرضت الورقة أمثلة واقعية لحالات عنف وحرمان، تتعرض لها المرأة (الأخت) من قبل الرجل (الأخ) داخل نطاق الأسرة في المجتمع القطري، يمكن أن تتمثل في الآتي:

١. الحرمان من الزواج.

٢. الحرمان من الإطلاع على مجريات الأحداث.

٣. الحرمان من التعليم.

٤. الدفع لمحاولة الانتحار.

٥. الحرمان من العلاج الطبي.

٦. الاعتداءات الجنسية.

وبناء على ما قد سبق عرضه تقدم الورقة التوصيات التالية:

١. العمل على توعية الأهل بتربية سليمة، لكل من الفتى والفتاة، ومنح الفتيات حقوقهن.

٢. قيام الأب بدوره، وعدم السماح للأبناء في التدخل في حياة أخواتهم أو استخدام الضرب والعنف، وذلك بأن يكون دورهم إرشادي وليس تحكيمي.

٣. تنظيم المؤتمرات حول هذا الموضوع، وتوصيل توصياتها للبنات في كل البيوت.

٤. فرض إلزامية التعليم للبنات، وعدم ترك الموضوع لتدخل الأهل.

٥. تدريب المدرسات في المدارس على القيام بدور المرشد النفسي، بالإضافة للدور التعليمي.

٦. الإعلان عن مؤسسات حماية المرأة، وحقوق الإنسان في جميع الأجهزة الإعلامية.

٧. فرض عقوبة على من يرتكب عنفاً ضد المرأة.

"العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة"

٢٢/نوفمبر/٢٠٠٥

ملخص ورقة عمل

بعنوان "موقف الشريعة الإسلامية من العنف الأسري"

إعداد

الشيخ / عبد السلام بسيوني

موقف الشريعة الإسلامية من العنف الأسري

العنف لغةً يعني الشدة وقلة الرفق في الأمور، وبما أن الإسلام حبب الرفق واللين في التعامل ونهى عن جميع أشكال العنف والشدة، تهدف الورقة لسرد أهم الآيات الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، التي تحذر من العنف وتحبب بالرفق، كما تعرض مواد لبعض الدساتير العربية التي تؤكد على أهمية حماية الأسرة وكرامة أفرادها.

تقدم الورقة تعريفاً أكثر شمولية لمفهوم العنف الأسري، ليشمل أفراد آخرين، حيث أنه لا يقتصر على العنف ضد المرأة فقط، ولكن قد يكون العنف واقعاً من المرأة على الرجل أو من الوالدين على الأبناء، أو من الأبناء على الوالدين، أو على الخدم. ولقد أضافت الورقة لأشكال العنف الأسري، إيذاء الذات الذي يعتبر عنفاً أسرياً أيضاً.

ومن أبرز التعريفات التي قدمتها الورقة حول مفهوم العنف، هو تعريف المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، حيث يعرف العنف الأسري على أنه "استخدام القوة المادية، أو المعنوية لإلحاق الأذى بآخر استخداماً غير مشروع". وعادة ما يقع العنف الأسري على الطرف الأضعف حالاً أو جسماً أو مكانه، وغالباً ما يمارس الرجل العنف البدني، أما المرأة تمارس العنف النفسي، وتلعب التنشئة والتربية دوراً في توريث العنف للأفراد.

ومن أشكال العنف، العنف الجسدي، الجنسي، اللفظي، النفسي، وتضيف الورقة العنف القانوني وفساد نظام القضاء، والعنف المالي والحقوقى، والعنف المؤسسي أو الاجتماعي. كما تشير الورقة لأهم أسباب وقوع العنف الأسري والتي تكمن في:

١. ضعف الوازع الديني وسوء فهم تعاليم الشريعة الإسلامية.
٢. سوء التربية وغياب ثقافة التشاور والحوار.
٣. غياب الكفاءة بين الزوجين.
٤. الضغوط الاجتماعية.
٥. تعاطي المسكرات والإدمان على المخدرات.
٦. التأثير السلبي لوسائل الإعلام.

ولقد وضحت الورقة موقف الشريعة الإسلامية من جميع أشكال العنف، وبينت تحريم الإسلام لجميع أشكال العنف، مستدلة بالأحاديث والآيات الكريمة، التي نهت عن جميع الممارسات التي فيها إهانة واحتقار، وإيذاء، وحرمان، كما وبينت الورقة مكان كل أفراد الأسرة في الإسلام، حسب ما جاء في الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

وفي النهاية تطرح الورقة مسلمات مفادها، أن ظاهرة العنف قديمة قدم التاريخ، وهي ليست ظاهرة عربية أو شرق أوسطية أو إسلامية فقط بل هي ظاهرة عالمية، وهي لا تقع في مستوى اقتصادي أو حضاري خاص ولا تصدر من أشخاص معينين.

"العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة"

٢٢/نوفمبر/٢٠٠٥

ملخص ورقة عمل

بعنوان "الإشكاليات القانونية حول العنف الأسري في دولة قطر"

إعداد

الأستاذ/ سيد جاد الله

مدير إدارة الشؤون القانونية

باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

الإشكاليات القانونية حول العنف الأسري في دولة قطر

يعتبر العنف بشكل عام واحداً من أهم مشكلات العصر، حيث أنه يرتبط بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات، من ارتفاع في معدلات القتل، والاعتصاب، والضرب والحروب، حيث ظهرت دعوات نسائية حاسمة لفرض قانون يحتوي هذه الظاهرة.

وتقدم الورقة عدة تعاريف للعنف ضد المرأة، من أهمها تعريف العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، كما جاء في اتفاقية سيداو وهو "أي فعل عنف قائم على أساس النوع الاجتماعي ينتج عنه أو من الممكن أن ينتج عنه أذى، أو معاناة جسدية، أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بهذه الأفعال، أو الإكراه أو الحرمان من الحرية، سواء كان هذا الفعل في حياة المرأة العامة أو الخاصة".

تعرض الورقة أهم بنود الميثاق والاتفاقيات العالمية، التي تمثل اهتماماً بقضية العنف ضد المرأة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، وبرنامج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر الرابع للمرأة ١٩٩٥ وغيرها. كما أنها تناولت بالتفصيل الاهتمام المحلي في دولة قطر، بقضية العنف ضد المرأة، من الأمثلة عليها قيام الحكومة بالتوقيع على بعض اتفاقيات حقوق الإنسان، وتضمين مواد في الدستور القطري تنص على أهمية الأسرة، وصيانة كرامة الإنسان والحريات الشخصية وعلى المساواة بين الجنسين.

كما عرضت الورقة بعض القوانين الوضعية وفصلت بعض المواد منها، مثل قانون العمل رقم ١٤ لعام ٢٠٠٤، حيث وضع المشرع القطري نصوصاً لحماية الأسرة، ومساواة المرأة والرجل في بالأجر،

وذلك في كل من المادة رقم ٩٣ والمادة ٩٤ من القانون.
وكذلك تم التطرق بشيء من التفصيل لقانون العقوبات رقم ١١ لعام ٢٠٠٤، والذي يجرم الاعتداء بشكل عام ولكن المشرع لم يضع نصوصاً قانونية خاصة لقضايا العنف الأسري. بالإضافة إلى عرض لبعض القوانين مثل قانون تنظيم السجون رقم ٣ لعام ١٩٩٥، وقانون الأحداث رقم ١ لعام ١٩٩٤.

وتحت عنوان ضمانات حماية حقوق المرأة في إطار التنظيم الدولي العالمي، والذي يقصد به "تلك الضمانات المستمدة، مما تشير إليه الاتفاقيات الدولية بحقوق الإنسان" جاءت الورقة لتوضح شكل وصور هذه الضمانات والتي تتمثل في:
أولاً: ضرورة اندماج الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، في النظم القانونية الداخلية للدول.

ثانياً: التزام الدول بتقديم تقارير دورية، عن حقوق المرأة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

ثالثاً: نظام الشكاوى والعرائض ضد الدولة المنتهكة للاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان. (الأمر الذي يعتبر تطوراً واضح في مجال حماية حقوق المرأة، حيث أنه يسمح للمبادرة الفردية أن تحدث آثار قانونية، على الصعيد الدولي).

ويؤكد الباحث من الناحية النظرية على أن المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق والحريات، تهدف إلى وضع نظام قانوني يحكم الجماعة الدولية بأسرها، والانتقال بالقواعد التي تركز الحقوق من الاختيار للالتزام. لكن عملياً نرى أن ضمانه لحماية الإنسان على المستوى الدولي ضمانات صورية لا تتمتع بالقدرة اللازمة بحيث ترتدع الدول التي تجترئ على حقوق الإنسان، وذلك لعدة أسباب أهمها، افتقار

تلك الاتفاقيات لعنصر العموم، وأن الالتزامات التي تترتب عليها لا تخضع للرقابة.

وعليه تقدم الورقة التوصيات التالية:

١. وجوب سن تشريع خاص بالعنف الأسري، على أن توفر حماية كاملة لهذا التشريع.

٢. أن يكون إلى جانب التشريعات تطوير نظام العدالة الجنائية، من خلال إقامة مراكز شرطة خاصة.

٣. أن يتم إعداد رجال القضاء للتعامل بشأن العنف الأسري؛ لضمان إيجاد نظام للعدالة الجنائية أكثر تجاوباً.

"العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة"

٢٢/نوفمبر/٢٠٠٥

ملخص ورقة عمل

بعنوان "التصدي للعنف الأسري: الاتجاهات التشريعية والآليات
المؤسسية"

إعداد

الدكتورة/ كلثم الغانم

التصدي للعنف الأسري الاتجاهات التشريعية، والآليات المؤسسية

يشهد المجتمع القطري، مجموعة من الأحداث التنموية الأساسية متعددة الأشكال، ففي الجانب التنظيمي هناك ثورة تشريعية، وتطوير مؤسسي، وفي ظل هذه التطورات نحتاج إلى ثقافة تتقبل حقوق المرأة وباقي الفئات الاجتماعية، ويحتاج الأمر إلى آليات تستوعب المشكلات التي تواجهها الأسرة، والتي تفرزها حالة التغيير التي تحدث بصورة تلقائية في بعض الأحيان.

ولقد ذكرت الورقة بعض الأمثلة على أشكال العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع، والتي قد تكون غير ظاهرة، أو أنه لم يتم تركيز بؤرة الاهتمام حولها، كالتحرش بالأطفال جنسياً، وحرمان المرأة من أن تعطي أبناءها الجنسية في حال كانت متزوجة من أجنبي، وإخفاء بعض الحقائق المرتبطة بظروف المرأة، واعتبار الحديث عنها أمراً مستهجناً وبذلك قد يستتر العنف خلف كثير من المبررات كالعادات والتقاليد.

تهدف الورقة بشكل رئيسي في البحث في الآليات المؤسسية التي يمكن توفيرها لمواجهة العنف في المجتمع القطري، حيث تناولت الورقة في البداية الآليات المتوفرة في المجتمع القطري والتي تتعامل مع حالات العنف الأسري ومنها الإتفاقيات الدولية والتشريعات والقوانين المحلية، والمؤسسات التي وفرتها الدولة، مثل مركز الاستشارات العائلية، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة. كما تناولت في هذا الخصوص التوجهات الإقليمية لتعامل مع العنف الأسري مثل اتفاقية سيداو، واتفاقية حقوق الطفل وحقوق الإنسان.

- ومن التجارب الإقليمية في مواجهة العنف الأسري، والتي يمكن الاستفادة منها، تعرض الورقة ما يلي:
- × قانون حماية العائلة في تركيا لعام ١٩٩٨.
 - × دار إيواء النساء المعنفات وضحايا جرائم الشرف في الأردن.
 - × مركز قضايا المرأة المصرية.
 - × مركز أمان الأردني.

وفي النهاية تقدم الورقة عدداً من التوصيات، أهمها:

١. إنشاء مركز لمواجهة العنف الأسري.
٢. توفير آلية قانونية لحماية المرأة المعنفة، والطفل والفئات الخاصة من النساء كالمسنات، وتأمين حماية للمشتكي من هذه الفئات.
٣. تسجيل بيانات خاصة بقضايا العنف في مراكز الشرطة.
٤. استخدام نظام الأسر البديلة للأطفال المعنفين.
٥. إنشاء دار للمسنين.
٦. توفير حماية للخدم.
٧. توفير مركز معلومات متخصص، يقوم برصد حالات العنف.
٨. التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بالعنف.
٩. عمل ورش عمل تدريبية، لمواجهة التحرش الجنسي.
١٠. التوعية الإعلامية ومحاربة القيم والعادات البالية.



التوصيات النهائية للحلقة النقاشية

نحن الخبراء والمشاركون في الحلقة النقاشية التي نظمها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بعنوان (العنف الأسري في المجتمع القطري: الواقع والمواجهة) يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥ :

- نشكر المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وعلى رأسه سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند ، حرم سمو الأمير، رئيس المجلس على تصديه لهذه المشكلة التي تهدد استقرار الأسرة وتماسك المجتمع القطري.
- نوّكد بأن ممارسة العنف بجميع أشكاله هو انتهاك لحقوق الإنسان وينبغي أن يوضع له حد، وأن التصدي لقضية العنف الأسري، ومعالجتها مسؤوليه تتحملها مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية وليست مسؤولية فرديه .
- ندعو إلى تبني سياسة تقوم على الإفصاح والعلانية في التعامل مع قضية العنف الأسري، لمواجهة نقص المعلومات والمعرفة بالجوانب المختلفة لهذه القضية.
- نوّكد على أهمية رفع الوعي بضرورة معالجة مشكلة العنف ضد المرأة والطفل، في المجتمع بما يؤدي إلى التخفيف من التكاليف الاقتصادية، والاجتماعية والتكاليف الأخرى على الضحايا وأسرهـم وعلى المجتمع ككل .
- نثمن الدور الذي يقوم به مركز الاستشارات العائلية في فض المنازعات الأسرية وتسويتها حفاظاً

على استقرار وتماسك الأسرة القطرية، وما تقوم به المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة في توفير الحماية لضحايا العنف من النساء والأطفال.

– نرحب بإنشاء نيابة الأسرة، وندعو إلى رفدها بالكوادر النسائية المؤهلة.

ومن خلال إطلاعنا على أهم القضايا المتعلقة بالعنف الأسري وأسبابه ومنابعه، ومناقشتنا للآليات والتشريعات التي يمكن أن تعمل على تحقيق وتعزيز الاستقرار والأمن الأسري، خرجنا بعدة توصيات يمكن من خلالها الوصول إلى برامج عملية؛ لمناهضة العنف والإسهام في تحقيق استقرار الأسرة، وسلامه وأمن جميع أفرادها خاصة النساء والأطفال، ونؤكد على أهميته تنفيذ هذه التوصيات على المدى القصير والمتوسط:

في المجال التشريعي والمؤسسي:

١- العمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية لكافة أفراد المجتمع وتوفير حماية كافية للفئات المعنفة لضمان عدم تعرضها للعنف بأشكاله المختلفة .

٢- تجريم العنف الأسري وإتباع منهج وقائي للحد من العنف الأسري، من خلال سن قوانين جديدة وتطبيق ممارسات مستحدثة، وتوسيع نطاق القوانين الجنائية والمدنية وتشريعات الضمان الاجتماعي والصحة والسلامة والبيئة، بما يكفل تكيفها مع معالجة مسألة العنف في المجتمع القطري .

٣- وضع التشريعات والإجراءات الإدارية المناسبة التي توفر الحماية القانونية الكافية لضحايا العنف الأسري، وتقديم المساعدات طويلة الأجل لهم، والتأكيد على توفير الحماية الكافية للعاملين في مجال العنف الأسري (المبلغين والمعالجين).

٤- تعزيز الإجراءات والتدابير الوقائية بإشراك مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني على جميع المستويات في مواجهة هذه الظاهرة، والحد منها عن طريق التربية والتوعية والردع القانوني .

٥- الإسراع في إصدار قانون الأحوال الشخصية، باعتباره قانون الأسرة.

٦- وضع قانون مستقل يحكم إجراءات التقاضي في منازعات الأحوال الشخصية.

٧- إنشاء محكمه للأسرة توجد بها هيئات استشارية معاونه تضم أخصائيين اجتماعيين ونفسيين ويكون من بينهم عناصر نسائية، وتختص بدراسة القضايا المتعلقة بالأسرة والتحقيق فيها، ورفع تقاريرها إلى القضاة للنظر فيها.

٨- تأسيس إدارة لشرطة الأسرة بوزارة الداخلية للتصدي للقضايا والمشاكل الأسرية والاجتماعية فور وقوعها، وحلها بطريقة ودية تعزز من فرص التسامح بين الأطراف المتنازعة، خاصة في قضايا العنف الأسري، والاستفادة من تجارب الدول العربية في هذا المجال .

٩- جمع البيانات والمعلومات عن العنف، وتحسين عملية رصده بكافة أشكاله وخاصة العنف ضد النساء والأطفال، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية لإحصاءات العنف مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

١٠- إعداد الأبحاث والدراسات المتخصصة لظاهرة العنف الأسري والتي تعنى بصفة خاصة بالتعريف بالعنف الأسري وآثاره وكيفية معالجته، بما يحقق استقرار الأسرة والمجتمع.

١١- تأهيل وتدريب العاملين مع قضايا العنف من (أخصائيين نفسيين واجتماعيين وأطباء وأعضاء أجهزة الشرطة والنيابة والقضاء) على كيفية التعامل مع قضايا العنف الأسري والتأكيد على حماية الأسرة، وبالأخص مع الفئات الأكثر تضرراً من تلك القضايا بما يدعم الاستقرار الأسري.

١٢- تقديم المساعدة والدعم للمنظمات غير الحكومية والأهلية؛ لتمكينها من القيام بحملات لزيادة الوعي بمسألة العنف الأسري والمساهمة في القضاء عليه.

١٣- إنشاء دار لإيواء الزوجات المتعرضات للعنف الأسري وأطفالهن، وشمولهن بالدعم المعنوي والمشورة القانونية، بواسطة خبراء وأخصائيين اجتماعيين، ونفسيين وقانونيين.

١٤- إعادة تقييم النصوص التشريعية ذات الصلة بالمرأة والطفل، والعمل على تعديلها وتطويرها بما يحقق العدالة والإنصاف والحماية القانونية لهذه الفئات، في مواجهة العنف الأسري.

في المجال الصحي:

١- دعوة الهيئة العامة للصحة بالتعاون مع الهيئات البحثية بالدولة لدعم وتشجيع الأبحاث المتعلقة بتأثير العنف على صحة المرأة النفسية والجسدية.

٢- تأهيل ضحايا العنف الأسري لاستعادة ثقتهم بأنفسهم، والعمل على إدماجهم في مجتمعاتهم من خلال مراكز تأهيلية تساعدهم على تجاوز مشكلاتهم الأسرية.

٣- وضع آلية تتيح التعامل مع حالات العنف التي تستقبلها الجهات الطبية المختلفة بما يسمح بسرعة الإبلاغ عنها لجهات الشرطة المختصة؛ لرصدها والتحقيق فيها واتخاذ الإجراء القانوني المناسب بشأنها.

٤- تدريب العاملين في المجال الصحي من أطباء وممرضين على كيفية التعامل مع ضحايا العنف الأسري بجميع أشكاله.

في المجال التربوي والتعليمي:

١- العمل على إحداث تغيير في نظم وسلوكيات المجتمع القطري، بتضمين المناهج التعليمية القيم الإنسانية والأخلاقية التي تساعد على إرساء مفاهيم المودة والرحمة داخل الأسرة، بما يؤدي إلى معالجة المشاكل والنزاعات الأسرية بالطرق السليمة ونبذ العنف .

٢- الدعوة إلى إدماج مادة حقوق الإنسان والإعلان العالمي للعنف ضد المرأة بشكل عام في المناهج الدراسية، للعمل على بث وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان لدى النشء.

٣- مراجعة وتغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج التعليمية من خلال تقديم صورة متوازنة للأسرة بشكل عام، وللمرأة والفتاة بشكل خاص .

٤- دراسة أثر اتجاهات المعلمين من الجنسين، النسبة لمكانة ودور المرأة في المجتمع على اتجاهات الطلاب وسلوكياتهم.

في المجال الإعلامي والثقافي:

- ١- دعوة رجال الدين ووسائل الإعلام للاهتمام بظاهرة العنف الأسري، وتوضيح رأي الدين فيها، وكيفية معالجتها والعمل على تنفيذ المعتقدات التي تعتبر أن ممارسة العنف ضد المرأة مباح شرعا.
- ٢- إعداد البرامج والدورات التثقيفية للمرأة، وتشجيعها على الإفصاح والإبلاغ عن حالات العنف التي تتعرض له، وتوعيتها بحقوقها القانونية، وتعريفها بالخدمات والمساعدات المتوفرة لها في حالة تعرضها للعنف .
- ٣- إيضاح الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية السيئة للعنف الأسري، وخاصة ضد فئتي المرأة والطفل وغيرها من الفئات الضعيفة، التي تحتاج إلى رعاية خاصة مثل المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٤- العمل على تغيير اتجاهات الرأي العام والرجال خاصة، نحو مرتكبي العنف ضد المرأة.
- ٥- عقد ندوات تثقيفية وحلقات نقاش لبحث أسباب وانعكاسات ظاهرة العنف الأسري ومحاولة إيجاد حلول لمعالجتها، بمشاركة جميع شرائح المجتمع.
- ٦- تخصيص برامج توعيه وإرشاد للرجال في العلاقات الأسرية، وإزالة مظاهر العنف الأسري ضد المرأة والطفل وكل أفراد الأسرة.

٧- عقد ندوات وورش عمل وحلقات دراسية في أوساط طلاب المدارس والجامعات حول ظاهرة العنف الأسري.

٨- إعداد برامج توعوية وتثقيفية تروج لثقافة الحوار، وإتباع الأساليب السليمة لحل الخلافات الأسرية وبما يحقق ويضمن استقرار الأسرة والمجتمع.

حلقة نقاشية
بعنوان
إحصاءات العنف ضد المرأة

٢٠٠٦/٣/١٣

مقدمة:



نظم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، حلقة نقاشية بعنوان إحصاءات العنف ضد المرأة يوم ٢٠٠٤/٣/١٣، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، الذي يوافق ٨ مارس من كل عام، وفي إطار متابعة لتوصيات الحلقة النقاشية التي نظمتها الإدارة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٢ بعنوان (العنف الأسري في المجتمع القطري الواقع والمواجهة).

وقد قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم الفني لهذا البرنامج، من خلال التنسيق مع اللجنة الوطنية للسكان. كما اقتصر الحضور في هذه الحلقة على بعض القياديين، والخبراء والباحثين المعنيين في المؤسسات الحكومية والأهلية بموضوع الحلقة النقاشية، دون فتحها للجمهور العام.

أهداف الحلقة النقاشية:



أولاً: التعرف على واقع بيانات العنف المتوفرة، والتي تجمع من قبل مؤسسات الدولة المختلفة وبعض المنظمات المعنية.

ثانياً: التعرف على آلية جمع هذه البيانات مع بيان أهم الجهات التي تجمع أو تساهم في جمع البيانات المتعلقة بالعنف.

ثالثاً: تحديد الفجوات والتعرف على أهم التحديات التي تواجه رصد وتسجيل إحصاءات العنف.

رابعاً: التوصل إلى توصيات ومقترحات تساهم في تطوير هذه الإحصاءات؛ بهدف الوقوف على حجم الظاهرة وخصائصه.

المشاركون بأوراق العمل

المشاركون	عنوان الورقة	الجهة
د. فايزة بن حديد	العنف القائم على النوع الاجتماعي	صندوق الأمم المتحدة للسكان
السيد / عبد الله بين صقر المهدي	أهمية البيانات الإحصائية في بحث مشكلة العنف ضد المرأة	وزارة الداخلية
القاضي / عبد الله محمود سالم آل عمر	تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة	المجلس الأعلى للقضاء
د. نجلاء عبد القادر	ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل	مؤسسة حمد الطبية
د. أمينة الهيل	العنف بين طلبة المدارس في المجتمع القطري	وزارة التربية والتعليم
الأستاذة / فريدة العبيدلي	تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة	المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة

ورشة إحصاءات العنف ضد المرأة

٢٠٠٦/٣/١٣

ملخص لورقة بعنوان
"العنف القائم على النوع الاجتماعي"

إعداد

الدكتورة: فائزة بن حديد

العنف القائم على النوع الاجتماعي

تعرض الورقة التحديات التي تواجه المرأة بشكل عام، من أمية، وفقر، وتمييز في الأجور ويعتبر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية مغروسة في العلاقة السلطوية بين المرأة والرجل، من أهم هذه التحديات. ويعتبر العنف الأسري من أكثر أنواع العنف انتشاراً ويتمثل في العنف اللفظي، الجسدي، والنفسي.

وتعرف الورقة العنف بناء على ما جاء في إعلان الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، على أنه "أي عمل من أعمال العنف ينتج عنه أو من المحتمل أن ينتج عنه إصابات آلام جنسية أو نفسية للمرأة ويشمل أيضاً التهديدات بهذا الفعل، أو كل فعل إجباري أو حرمان تعسفي من الحرية سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الحياة الخاصة".

وتوصي الورقة بوجود دراسات وأبحاث كمية، ونوعية حول العنف ضد المرأة، بغرض توضيح الرؤية والتخطيط والمتابعة، ولتنفيذ البرامج والاستراتيجيات اللازمة، وتقييم آثار وانعكاسات العنف على الضحايا من النساء، وتستعمل المعلومات والإحصاءات لمساعدة متخذي القرار والمخططين على تطوير وتنفيذ برامج توفر الخدمات للمعنفات والمعنفين.

وتخلص الورقة إلى أن العنف قبل كل شيء قائم على أساس النوع الاجتماعي، موجه لجميع النساء بغض النظر عن وضعهن الاجتماعي الثقافي والتعليمي. وهو قضية حقوق إنسان، ويجب التصدي له، لما له من نتائج سلبية خفية تؤثر على حياة المرأة، والأسرة وتنمية المجتمع والدولة.

ورشة إحصاءات العنف ضد المرأة

٢٠٠٦/٣/١٣

ملخص لورقة بعنوان

" أهمية البيانات الإحصائية في بحث مشكلة
العنف ضد المرأة (تصورات أمنية واجتماعية)"

إعداد

السيد: عبدالله بن صقر المهدي

وزارة الداخلية

أهمية البيانات الإحصائية في بحث مشكلة العنف ضد المرأة (تصورات أمنية واجتماعية)

تتناول الورقة الإطار النظري لمشكلة العنف، وذلك بتحديد معنى العنف ضد المرأة بناء على المادة الأولى من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٣، حيث نصت على أنه (أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنية أو جنسية للمرأة..).

وتقسم الورقة أنماط العنف إلى عنف مادي، ومعنوي. وتحدد مجالاته وفقاً إلى معايير اجتماعية، صحية، وإعلامية، واقتصادية. كما ويتم تقسيم العنف بناء على نطاق الممارسة: إلى عنف أسري، وعنف في إطار المجتمع، وعنف سلطوي.

ويرجع العنف إلى أسباب ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، تربية، ونفسية، وجهل في الحقوق ويعود العنف على المرأة بصورة خاصة بآثار سلبية منها، عدم الثقة بالنفس، وعدم القدرة على الإحساس بالأمن، بالإضافة إلى مشاكل صحية، كما يتعدى أثره المرأة ليؤثر على الطفل والنسيج الاجتماعي في المجتمع.

وعن العناصر الأساسية التي تتضمنها البيانات الإحصائية حول العنف في وزارة الداخلية فتشمل جميع أشكال العنف على المستوى الوطني مأخوذة من صاحب الشأن نفسه، حيث تقوم الإدارة الأمنية بجمع البيانات الأولية التي تجمع عن طريق الاستمارة، وفق منهجية منتظمة.

وتوصي الورقة بضرورة التنسيق بين الجهات والمؤسسات المختلفة التي تردها البلاغات عن حالات العنف، وأن يتم الاستعانة بأكثر من وسيلة لجمع المعلومات والبيانات حول العنف. كما وتوصي بإجراء الدراسات اللازمة حول موضوع العنف، والقيام بحملات توعية لتصدي لهذه الظاهرة، وتعزيز الوازع الديني لمناهضة العنف الأسري.

كما وقد تم إرفاق نموذج لاستمارة إحصائية خاصة بقضايا العنف ضد المرأة، في نهاية الورقة.

ورشة إحصاءات العنف ضد المرأة

٢٠٠٦/٣/١٣

ملخص لورقة بعنوان

"تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة"

إعداد

القاضي: عبدالله محمود سالم آل عمر

المجلس الأعلى للقضاء

تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة

تعرف ورقة البحث العنف بشكل عام على أنه (استخدام الضغط أو القوى استخداماً غير مشروع وغير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما..). والعنف يبدأ بالعنف اللفظي، يتبعه العنف البدني ومن ثم العنف التنفيذي. ومن أكثر صور العنف شيوعاً هو العنف الأسري خصوصاً العنف الذي يقع على الزوجة والأبناء، حيث تعتبر ظاهرة ضرب الزوجات ظاهرة عالمية من أسبابها الضغوط العملية، والمشاكل الأسرية المتراكمة، وبالرغم من أن قانون العقوبات القطري رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ رصد في بعض من مواده عقوبات صارمة على بعض الجرائم التي يقع فيها عنف على المرأة، إلا أن قضايا العنف الأسري متداولة بصورة كبيرة أمام المحاكم خصوصاً في قضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية.

وتركز ورقة البحث على أهمية البحث الاجتماعي، في علاج وحل ظاهرة العنف ضد المرأة، وذلك بمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى اللجوء للعنف الزوجي أو الأسري، ومن ثم وضع أسس علاج ووقاية؛ للحد من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع.

وعن اهتمام المجلس الأعلى للقضاء بالبيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة، فهو لا يهتم بنوع خاص من القضايا، ولكن يهتم بكل القضايا بناء على نوعها، سواء كانت قضية قتل أو اعتداء أو طلاق أو غيرها من القضايا المعروضة، وعادة ما تكون مصادر المعلومات مأخوذة من ملفات الدعاوى، كما أنه يوجد قسم خاص للإحصاء القضائي الغرض منه؛ تسجيل حالات العنف، وحصر جمع الدعاوى بطبعة شهرية، أو سنوية حسب طلب جهات المجتمع المدني (كلجنة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية).

وأخيراً توصي الورقة بوجود إحصاءات خاصة بالعنف ضد المرأة، في ملفات المحاكم الجنائية،

والأحوال الشخصية بصورة دقيقة. وكذلك في سجلات المؤسسات الطبية، الحكومية وغير الحكومية،
وتوصي بتسجيل كل ما ينشر في الصحف المكتوبة عن حالات العنف التي تتعرض لها المرأة من شتم،
وسرقة، وهتك عرض وقتل، وغيرها..

ورشة إحصاءات العنف ضد المرأة

٢٠٠٦/٣/١٣

ملخص لورقة بعنوان
"ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل"

إعداد

الدكتورة: نجلا عبدا لقادر

مؤسسة حمد الطبية

ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل

تعرف الورقة مصطلح العنف الأسري (أنه كل عنف يقع في إطار العائلة من قبل أحد أفراد العائلة بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجني عليه).

أما مصطلح العنف ضد الأطفال (هو أي فعل أو الامتناع عن فعل يعرض حياة الطفل وسلامته الجسدية، والعقلية والنفسية للخطر كالقتل أو الشروع في القتل، أو الإيذاء والإهمال وكافة الاعتداءات الجنسية). ويصحب هذا العنف آثار نفسية منها الأرق، فقدان القدرة على التركيز، عقدة الذنب، وقد ينتج عنه آثار جسدية مثل الصداع، ضيق في التنفس، تقلصات في المعدة، اضطراب بضربات القلب، فقدان في النطق، تأخر في النمو.

ولقد تم توزيع استبيان أولي حول رأي العاملين بمؤسسة حمد عن العنف ضد المرأة والطفل كان من أهم نتائجه:

١. عدم وجود تعريف محدد للعنف خاص بالمؤسسة.
٢. بينت نتائج الاستبيان أنه لا يتم توثيق حالات العنف، ولا توجد إحصاءات خاصة بها.
٣. دلت النتائج على أنه لا توجد آلية محددة لإبلاغ الجهات المعنية بحالات العنف.
٤. تشير النتائج أنه لا يتم متابعة الحالات المعنفة فيما بعد.

بناء على ما تقدم توصي الورقة بما يلي:

١. وضع تعريف محدد ومتفق عليه لمفهوم العنف ضد المرأة والطفل، وتوزيعه على المسؤولين في المجتمع بصفة عامة.

٢. تدوين كل واقعة عنف ضد المرأة والطفل.
٣. وضع نظام متفق عليه لتحويل الحالات المعنفة للجهات المعنية.
٤. تحديد جهات وسطية يتم ابلاغها من قبل المعالجين.
٥. إجراء بحث مسحي لاكتشاف حجم ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل، ومعدل انتشارها في المجتمع.

ورشة إحصاءات العنف ضد المرأة

٢٠٠٦/٣/١٣

ملخص لورقة بعنوان

" العنف بين طلاب المدارس في المجتمع القطري "

إعداد

الدكتورة: أمينة الهيل

وزارة التربية والتعليم

العنف بين طلاب المدارس في المجتمع القطري

تهدف الورقة إلى التعرف على حجم مظاهر العنف المختلفة وأنواعه بين الطلبة، وتحديد العوامل التي تؤثر في إحداث تلك المظاهر، وتحديد الفئات التي تنتشر فيها تلك المظاهر والتوصل إلى مقترحات تكون أساساً لوضع البرامج والخدمات المناسبة، للتصدي لتلك المظاهر.

وتعرف الورقة العنف بين الطلاب على أنه (سلوك يمارسه الطالب من خلال الضغط والقوة بشكل غير مشروع على إرادة فرد ما...).

ويندرج مفهوم العنف في وزارة التربية والتعليم ضمن الحالات السلوكية، وهو سوء السلوك ويتمثل في السلوك غير المنضبط، ومن هذه الحالات الهروب من المدرسة، الاعتداء على الزملاء، التدخين، السرقة وغيرها..

ومن النتائج التي تؤكد الورقة عليها انخفاض حالات العنف بين الطلاب، نتيجة للجهود المبذولة من قبل الدولة للقضاء على العنف في المجتمع القطري، متمثلة بالدور الإيجابي الذي تقوم به (التربية الاجتماعية) بوزارة التربية والتعليم، في تحقيق النمو المتكامل لشخصيات الطلاب، من خلال البرامج والخدمات؛ الأمر الذي قلل من حالات العنف الموجود في المدارس بصورة تدلل عليها البيانات الإحصائية، وبإصدار القرار الوزاري رقم ٥٧ الصادر بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠١ (لائحة السلوك الطلابي وتقويمه)، ووجود المراكز الاستشارية مثل مكتب الاستشارات العائلية، ومؤسسة حماية المرأة والطفل.. وغيرها من السياسات التي تنتهجها الدولة في هذا الخصوص..

وأخيراً توصي الورقة بعدد من المقترحات أهمها:

١. عدم استخدام الأساليب غير التربوية من شتم وضرب عند إيقاع العقاب على الطلاب.
٢. تنظيم البرامج الإرشادية للمدرسين وأولياء الأمور، حول كيفية التعامل مع الطلاب.
٣. توفير المناخ الديموقراطي داخل المدرسة.
٤. إنشاء وحدة علاجية خاصة بمشكلات العنف والسلوك العدواني لدى الطلاب.
٥. الحرص على تعزيز الصحة النفسية لدى المراهقين، من خلال تعاليم ديننا السمحة.

ورشة إحصاءات العنف ضد المرأة

٢٠٠٦/٣/١٣

ملخص لورقة بعنوان

"تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة في قطر"

إعداد

الأستاذة: فريدة العبيدلي

المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة

تطوير إحصاءات العنف ضد المرأة في قطر

تعرف الورقة العنف كما ورد في تقرير الصحة العالمية أنه (الاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة، أو التهديد بذلك ضد شخص آخر أو عدد من الأشخاص أو مجتمع بأكمله مما يترتب عليه أذى أو موت أو إصابة نفسية، أو اضطراب في النمو أو الحرمان).

ومن أنواع العنف التي تهتم بها مؤسسة حماية المرأة والطفل، العنف النفسي، العنف الجنسي العنف اللفظي، العنف الاجتماعي. وتعتمد المؤسسة على جمع البيانات الخاصة بحالات العنف على مصادر أولية تتمثل في صاحب الحالة، أو مصادر ثانوية متمثلة في البيئة المحيطة بالحالة، كالأسرة أو الجيران أو المدرسة...

وتوجد لدى المؤسسة استمارة خاصة لجمع البيانات الخاصة بالحالة المعنفة، بغرض متابعة الحالة وإيجاد الطول المناسبة لها، وعمل إحصائيات للحصول على قاعدة معلومات خاصة بالعنف. ومن أهم الجهات التي يتم التنسيق والتعامل معها في هذا الخصوص، وزارة الداخلية، المحاكم الشرعية، المستشفيات، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

وتعرض الورقة أهم التحديات التي تواجه المؤسسة في جمع البيانات حول العنف هي:

١. عدم مصداقية الحالة.
 ٢. صعوبة الحصول على المعلومة.
 ٣. عدم إفصاح الحالة عن العنف الذي تتعرض له.
- وأخيراً توصي الورقة بضرورة تفعيل قوانين ردع العنف في الدولة.